يجب أن نبذل أقصى الجهود في تهيئة الأجواء لانعقاد مؤتمر الحوار الوطني الذي سيرسم معالم اليمن الجديد

عبدربه هادي رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
Email: 14october@14october.com

مدير طوارئ الصحة الإنجابية بمنظمة لجنة الإنقاذ الدولية:

خفض نسبة وفيات الأمهات والأطفال من أولويات عمل المنظمة

قلة القابلات الماهرات جعل اليمن تعاني من وجود بعض حالات الناسور البولي الناتج عن تعسر الولادة

نسعى لتوسيع نشاطنا في بقية المديريات

منظمة لجنة الانقاذ الدولية منظمة إنسانية دولية (لا تنتمي لدولة معينة) تأسست في عام 1933م بتوصية من العالم الألماني البرت اينشتين الذي اوجد نظرية النسبية المعروفة وهي من بنات أفكاره.

وهذه المنظمة مشهود لها بالعمل في المناطق الصعبة والنائية والعناية بالمتأثرين من النزاعات المسلحة خاصة الأطفال والأمهات والنساء لأنها الفئات الأكثر عرضة للأذى، كما تهتم المنظمة بصحة البيئة والرعاية الصحية الأولية والتغذية والصحة الإنجابية.

لمعرفة المزيد عن طبيعة عمل منظمة لجنة الإنقاذ الدولية التقت صحيفة «14 أكتوبر» الدكتور عبدالهادي حسن الطاهر مدير البرامج الصحية بالمنظمة- مدير الطوارئ الصحية الإنجابية وتركنا له حرية الحديث.. فإلى ما قاله:

التقاه/ رياض شرف

يتركز نشاط منظمة لجنة الإنقاذ الدولية من خلال تقديم المساعدة والخدمات في مجالات الصحة والمياه والبيئة والصرف الصحي والتعليم وصحة المرأة (الصحة الإنجابية). وعملنا في اليمن يتواجد في ثلاث محافظات صنعاء وعدن وأبين. في محافظة عدن قمنا بعمل مسح ميداني ودراسة مبدئية حيث وجدنا أن مديرية البريقة باعتبارها من مناطق الأطراف وبها عدة قرى متباعدة إضافة إلى وجود النازحين فيها هي في حاجة ماسة لخدمات المنظمة حيث قمنا بدعم المجمع الصحي ومركز التوليد في المديرية من خلال قيامنا بتنفيذ دورة (بناء القدرات الوطنية والتدريب وكسب المهارات) لـ (28) قابلة تخرجن الأسبوع الماضي بعد اكتسابهن خبرة جيدة في مجال عملهن كقابلات من قبل المحاضرين في الدورة والمدربين بمركز التوليد بمستشفى الوحدة.

كما قمنا بعمل صيانة وتأهيل للمجمع الصحي ومركز التوليد وتزويدهما بمولد كهربائي وتوفير كميات كبيرة من الأدوية وأجهزة ومعدات طبية حديثة، وعملنا على دعم مركز التوليد بكادر وطني يتبع المنظمة (أطباء واخصائيين) حيث يعمل الآن على (3) نوبات.

إقامة دورة تنشيطية تأهيلية للطبيبات في مجال الصحة الإنجابية المتكاملة تحت رعاية مكتب الصحة وقد لاحظنا من خلال فريق العمل ان هناك تحسناً واستفادة كبيرة في مجال التغذية خاصة للأطفال دون سن الخامسة ونقوم بكشف عام للأمراض الأخرى وتقديم الأدوية مجاناً.

- تمويل المختبر بالأجهزة والمحاليل، دعم قسم التحصين بكوادر وطنية وتدريب العاملين.

أيضا نقوم بزيارات وتابعة للأمهات الحوامل بعد الولادة خلال 24 ساعة من قبل أخصائية المنظمة والقابلات وتقديم المساعدة الطبية لهن ولمواليدهن وهذا الشيء اوجد نوعاً من التواصل بين مركز التوليد والأسرة والمجتمع.

كما قمنا باختيار (24) متطوعا ومتطوعة يعملون مرشدين صحيين في منطقة البريقة وتم تدريبهم على محتويات التثقيف الصحي حسب منهج وزارة الصحة وتوصيل الرسالة الصحية للمواطنين خاصة الأمهات والأطفال في مجال التحصين والتغذية وتنظيم الأسرة والانتباه لحالة تعسر الولادة وإحالتها في حينها إلى المراكز الصحية والمستشفيات، إضافة إلى أن المرشدين الصحيين يقومون بتوجيه المواطنين في مجال الصحة الشخصية والنظافة.

وصادف يوم 15 أكتوبر اليوم العالمي لغسل اليدين وبهذه المناسبة قامت المنظمة بزيارة بعض المدارس وتشجيع التلاميذ والطلاب على غسل اليدين والمحافظة على النظافة الشخصية ووزعنا 2000 قطعة صابون للتلاميذ والطلاب وكذا لأكثر من 100 من المستفيدات من المجمع.

ولفت الدكتورعبدالهادي إلى أن أهم المشاكل الرئيسية التي تواجه اليمن هي عدم وجود قابلات ماهرات بالقدرة الكافية ما جعل اليمن تعاني من وجود بعض حالات الناسور البولي الذي ينتج عن تعسر الولادة خاصة في المناطق النائية.

وأشار إلى أن خفض نسبة وفيات الأمهات والأطفال من أولويات مهام واستراتيجيات عمل المنظمة بحسب التزام اليمن بالألفية الإنمائية الخاصة برعاية الأمومة والطفولة (الهدف الرابع والخامس) الخاص بتخفيض نسبة وفيات الأطفال والأمهات.

وكانت اليمن قد منحت في العام 2008م جائزة دولية من قبل منظمة الصحة العالمية لاهتمامها الملحوظ بخفض نسبة وفيات الأمهات والأطفال، لكن لايزال الدرب طويلا أمامها.

وماذا عن أبين؟

- لدينا في أبين فريق عمل متكامل في مجال الصحة من خلال عيادتين كاملتين متنقلتين مجهزتين بالوسائل الطبية في مديريتي لودر ومودية تقوم بعمل مسح للحالات المرضية وتقديم الدعم للنازحين وتوزيع الأدوية مجانا ونتواصل مع المسؤولين في أبين من أجل توسيع نشاطنا بشكل أفقي في مديريات أخرى حسب الاحتياجات.

وعملنا يغطي المجالات التالية: التغذية والرعاية الصحية الأولية والصحة الانجابية والتحصين وتأهيل المياه والصرف الصحي للمراكز الصحية التي تعرضت للدمار أثناء الحوادث السابقة.. وفريقنا العملي يتكون من كوادر وطنية من محافظة أبين خاصة مديريتي لودر ومودية.

هل من كلمة أخيرة تود قولها؟

أريد أن أقول انه من الأشياء المهمة التي أثلجت صدورنا في المنظمة التفاهم والدعم والتشجيع من قبل المسؤولين في صنعاء وعدن وأبين من وزير الصحة ووكيلة الوزارة لشؤون السكان الدكتورة جميلة الزاعبي ومدير مكتب الصحة في عدن الخضر ناصر لصور الذي قدم الدعم المتواصل لتسهيل عملنا خاصة في بناء القدرات الوطنية والدكتورة نادية سعد مديرة الصحة الإنجابية المتميزة بخبرة عميقة وحس وطني صادق ما دفعنا إلى اللجوء إليها في كثير من المشورات وكذا مدير عام مديرية البريقة خالد وهبي الذي كان لحضوره والتواصل معنا أثر كبير في إنجاح عملنا والدكتور احمد عوض عبود مدير مكتب الصحة والدكتور محمد سالم باعزب مدير مستشفى الوحدة ومدير مكتب الصحة في أبين الدكتور الخضر السعدي وفريقه على سبيل المثال احمد حيدان مدير الصحة الإنجابية ومحمد ناصر مدير صحة مودية وآخرون لا تسعفني الذاكرة لذكر أسمائهم من العاملين في المجال الصحي.

حكومة الوفاق الوطني في اليمن تدشن الحملة الوطنية لتوزيع الناموسيات للقضاء على البعوض الناقل للملاريا والسيطرة على المرض

وزير الصحة: الحملة المشبعة بالمبيد تهدف الى حماية (8.4 مليون) مواطن ومواطنة من خطر الإصابة بالملاريا من خلال توزيع (4.2) مليون ناموسية

الحملة تمثل أكبر عملية لمكافحة البعوض الناقل للملاريا باليمن وسيستمر أثرها لسنوات قادمة

تقرير/ زكي نعمان

حسم صراع استمر عقوداً طويلة، بات أمرا لا بد منه لاجتثاث مرض وخيم ما انفك يهدد سكان اليمن مخلفا عشرات الآلاف من الضحايا ..

إنه مرض الملاريا بوبائيته العالية التي تشكل تهديداً خطيراً للكثير من المواطنين في أغلب محافظات البلاد..

من واقع تقديرات وزارة الصحة لا يزال(68 ٪) من مجمل السكان معرضين لخطر الإصابة بمرض الملاريا، في حين تفيد آخر إحصاءات برنامج مكافحة الملاريا بالوزارة بأن نحو(287ألف) شخص يصابون بالمرض سنوياً، مما يضع اليمن في صدارة دول الجزيرة العربية من حيث انتشار الملاريا ضمن خمس دول في إقليم شرق البحر المتوسط وهي (السودان، الصومال، جيبوتي ، باكستان وأفغانستان) التي تسجل أعلى معدلات في انتشار المرض.

ومع هكذا حال، وضعت حكومة الوفاق الوطني في أولوياتها مهمة التصدي لهذا المرض متبنية مبادرات وخططا إستراتيجية على طريق تعزيز الصحة والنهوض بأسس وبنيان التنمية الصحية للمجتمع، ساعية إلى خفض عدد الإصابات والوفيات الناجمة عن داء الملاريا إلى مستويات أدنى.

وفي هذا الشأن أوضح الدكتور/ أحمد العنسي- وزير الصحة العامة والسكان أن مشكلة الملاريا تحتل أولوية قصوى ضمن سياسات واستراتيجيات وزارة الصحة، ليس لكونها مشكلة صحية عامة فحسب بل لما يسببه مرض الملاريا - أيضاً - من أضرار اقتصادية واجتماعية وتنموية على حياة ومعيشة الأسر الفقيرة، خاصة وأن المرض ينتشر بقوة في أوساط الفقراء ما يعيق التنمية ويزيد من تفاقم مشاكلهم الصحية والاقتصادية والاجتماعية.

وبين العنسي أن الحكومة منذ سنوات تعمل على توفير الاستثمارات المادية والبشرية والفنية وجميع سبل الوقاية والمكافحة لهذا المرض، معتبراً مكافحة مرض الملاريا استثمار في الصحة والتنمية معاً ووسيلة من وسائل مكافحة الفقر في إطار تحقيق أهداف الألفية التنموية في اليمن.

وذكر وزير الصحة أن وزارة الصحة تنفيذ حملة وطنية لتوزيع الناموسيات لمكافحة البعوض الناقل للملاريا بدأت من تاريخ (16أكتوبر 2012م) وستستمر لأشهر قادمة، وأن الوزارة تعتزم خلالها توزيع(1.8) ناموسية مشبعة بمبيد طارد وقاتل لبعوض الملاريا(الأنوفليس)، يتبعها توزيع (2.4 مليون)ناموسية أخرى مطلع العام القادم 2013م؛ موفرة بذلك حماية لزهاء (8.4 مليون) مواطناً ومواطنة من خطر الإصابة بالملاريا في(15) محافظة.

ووصف الوزير هذا النشاط بأكبر عملية مكافحة تتم في اليمن سيستمر أثرها لسنوات، مبيناً بأن المرحلة الأولى من الحملة تشمل في الفترة من(-16 21 أكتوبر2012م) محافظات(تعز، لحج، أبين) وستوزع خلالها(680ألف) ناموسية مشبعة بالمبيد، تليها المرحلة الثانية في الفترة من(10-5 نوفمبر القادم) بمحافظات(حجة، ذمار، المحويت، ريمة)، ثم المرحلة الثالثة من(-17 22 نوفمبر القادم) بمحافظات(مأرب، عمران، الجوف، صعدة)، مؤكدا أنه سيتخلل الحملة الكثير من أعمال وأنشطة التوعية المباشرة ميدانياً وكذا عبر وسائل الإعلام الجماهيري.

وواصل وزير الصحة القول: ثبت أن من بين أنواع بعوض(الأنوفليس) الكثيرة (60) نوعاً ناقلاً للملاريا، وفي اليمن ثمة (15) نوعاً من هذه النواقل؛ أشدها خطورة وأوسعها انتشاراً نوع يطلق عليه بعوض(الأنوفليس العربي).

وأضاف العنسي: نسعى في وزارة الصحة من خلال هذه الحملة إلى إحراز تقدم ملموس في حماية أفراد الأسرة والمجتمع عموماً والفئات الأشد تضررا من الإصابة بالمرض وعلى وجه الخصوص فئتا الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل على مستوى المحافظات والمديريات العالية والمتوسطة ثم الأدنى خطورة من ناحية انتشار المرض ونواقله من البعوض.

وقد أثمرت جهود وزارة الصحة بتمكنها من الوصول بجزيرة (سقطرى) إلى مرحلة السيطرة والخلو من الملاريا.

كما شهدت محافظات البلاد ومناطقها المتفاوتة في درجات وبائيتها بالملاريا وخصوصا في العقد الماضي وحتى العام المنصرم حملات وطنية محورية للرش المكثف توالت مع عمليات توزيع واسعة للناموسيات المشبعة بالمبيد على الفئات المستهدفة في المجتمع، ولها الدور في تخفيض عدد حالات الإصابة والوفاة بالمرض.

الجدير بالذكر، أن مشكلة الملاريا في بلادنا ليست وليدة الحاضر بل هي متأصلة متجذرة منذ القدم، وخلال العقد الأخير من تسعينيات القرن الماضي كانت تفضي إلى ما يزيد على مليون ونصف مليون حالة إصابة سنوياً بما ترتب عليها آنذاك وفاة ما بين(30-15 ألف) حالة سنوياً، ثم تقلص عدد الإصابات خلال العقد الماضي ليصل إلى حوالي (900ألف) حالة إصابة، نزولاً بعد ذلك إلى حوالي ربع مليون حالة إصابة مع نهاية العقد المنصرم.

احذروا الأدوية المهربة والمجهولة المصدر

إعداد/د. محمد أحمد الدبعي

الدواء ليس- دائماً- فيه شفاء إذا ما خالفنا قواعد وإرشادات تعاطيه أو استخدمناه خبط عشواء مخالفين معايير السلامة وضوابط الاستخدام..

ومن هذه الضوابط أن نتحرى بدقة شراء المعتمد منه المسوح بدخوله رسمياً البلاد وليس المهرب- قطعاً- فهو محل شك وريبة، وذلك لحرص المهربين على بقاء الأدوية المهربة متوارية خفية عن الأنظار كي لا تخضع لإجراءات الرقابة الدوائية، وبذلك لا يأبهوا إن فسدت أو تحولت إلى سموم مع حفظهم أو تخزينهم لها بشكل غير آمن؛ فتتعرض لحرارة الجو، أشعة الشمس والرطوبة؛ بما يترتب عليه تحولها إلى مركبات ضارة بصحة الإنسان أو إلى سموم قاتلة.

فلا تنخدع- أخي المواطن- بتاريخ الصلاحية المدونة على أغلفة الأدوية طالما أنها مهربة؛ يتم التسلل بها خفية؛ في مشهد أقرب إلى الوصف بتجارة المخدرات والممنوعات، لا يكون فيه الخوف من تبقى متوارية عن الأنظار إجراءات سلطة الرقابة الدوائية والرسم الجمركي فليس هو المغزى فقط، إنما أكثر ما يكون هروباً من أن تخضع تلك الادوية للفحص الدوائي في مختبرات الهيئة العليا للأدوية، فتنكشف حقيقتها الزائفة النكراء..

على المواطن- إذن- أن يفيق من غفلته، وإذ بالمستشفيات من حوله تعج بالمرضى من ذوي الحالات المرضية المزمنة والمستعصية، وإذ بهذه الحالات في تزايد مستمر..

ومنها على سبيل المثال لا الحصر: حالات القصور الكلوي الحاد، الفشل الكلوي، القرحات الهضمية، الأورام الخبيثة، التليف أو التشمع الكبدي وغيرها كثير كثير..

فظهور أمراض كهذه لا يبرره- بموجب الدراسات الدوائية- شيوع أنماط غذائية سيئة دخيلة على المجتمع والتعرض للملوثات؛ أو ما ينجم من تأثيرات المبيدات بتلويثها للغذاء؛ أو من جراء التلوث البيئي؛ بل وجد- أيضا- للأدوية كالمضادات الحيوية نصيب وافر في التسبب بها، حيث تصنف بأنها سبب بارز في هذا التصعيد الخطير والدخول في خضم المعاناة بأي من تلك الأمراض المزمنة الخطيرة والمستعصية.

فكما أن الأدوية سلاح للقضاء على الأمراض والاستشفاء؛ نجدها على الطرف الآخر وبال وكارثة إذا ما استهنا بقواعد ومعايير استخدامها والانتفاع بها.

ومما يزيد المشكلة اتساعا وقوع البعض من الصيادلة- أو بالمعنى الأصح بائعي الأدوية في مجتمعنا- رهن الأطماع سعيا لتحقيق المزيد من الأرباح دون وازع أو ضمير؛ بتصريفهم ما يأتهم من الباعة المتجولين من أدوية مهربة كانت أو مزورة أو مجهولة المصدر، فلا هم لهم إلا المكسب وليس أرواح البشر، أي أنهم لا يأبهوا ما إذا كانت هذه الأدوية صالحة أو غير صالحة أو فاسدة أو حتى سامة!

فهل من سبيل لوقف صفقات وتجارة الموت هذه؟

إنها تتخذ وسائل وأساليب تستتر بها لتحتجب عن سلطة الرقابة الدوائية، ولعل ما يسيل له لعاب تجار الموت الطامعين في الكسب غير المشروع من مهربي وبائعي الأدوية المهربة والمزورة؛ جهل معظم المرضى بحقيقة تلك الأدوية غير المأمونة ووضعهم الثقة فيمن لا وازع له ولا ضمير!

ولا أرى حلاً جذرياً لهذه التجارة الشيطانية التي تتخطف الأرواح، وكذا للعشوائية والتخبط في استخدام الأدوية إلا بالعودة إلى المسار الصحيح القائم على التشخيص الطبي لدى الأطباء المختصين والعودة إليهم مجدداً عقب شراء الأدوية التي يصفونها للتأكد ما إذا كانت هي ذاتها التي وصفت وألا تدليس أو خداع فيها من قبل بائعي الأدوية ممن ينتمون إلى زمرة عديمي الضمير.

فالمرضى بهذه الكيفية سيحصلون على إرشادات ومحاذير الاستخدام بشكلٍ أفضل.

وأنوه مجدداً إلى ضرورة النظر إلى ختم الوكيل الدوائي المعتمد للتأكد من أن الدواء من الأدوية الآمنة غير المهربة أو المجهولة المصدر.

ولو لم يكن الدواء مختوماً بختم الوكيل الدوائي المعتمد أو ليس عليه السعر الرسمي، فهذا دليل على أنه مهرب أو مجهول المصدر، وما عليك حينئذٍ إلا تبليغ طوارئ وزارة الصحة فورا عن الصيدلية المخالفة، بالاتصال على الأرقام التالية :- (195)مجانا، أو تلفون(250888/01) ـ فاكس(252189/01).

المركز الوطني للتثقيف والإعلام الصحي والسكاني
بوزارة الصحة العامة والسكان

أخي المواطن:

لاتشتري أي دواءٍ لايحمل الختم الرسمي للوكيل الدوائي المعتمد ، أوتسعيرة الهيئة العليا للأدوية

لأن صحتك وحياتك تهمنا .. أحذر الأدوية المهربة إو المجهولة المصدر